

# تاريخ القانون والمحاماة: من أقدم كليات الحقوق ونقابات المحامين في العالم إلى الريادة العربية

المؤلف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي في  
القانون

الإهداء

الي روح امي وابي الطاهره اللهم اغفر لهم وارحمهم  
وادخلهم الجنة بغير حساب يارب العالمين

إلى رواد العلم القانوني الذين أسسوا صروح العدالة  
عبر العصور

إلى كل محامٍ يحمل لواء الحق ويدافع عن المظلوم

إلى الأمة العربية مهد الحضارات ومنبع التشريعات  
السماوية والوضعية

إلى طلاب كليات الحقوق الذين سيكونون حماة العدالة  
في المستقبل

إلى المستقبل الذي نأمل فيه سيادة القانون كأعلى  
قيمة إنسانية وحضارية

## التقديم

يعد تاريخ القانون وتطور مهنة المحاماة مرآة عاكسة  
لتطور البشرية ذاتها، فمنذ أن أدرك الإنسان الأول  
الحاجة إلى تنظيم علاقاته الاجتماعية وحل نزاعاته  
بطريقة عادلة ومنظمة، بدأت الرحلة الطويلة والشاقة  
نحو تأسيس مؤسسات قانونية راسخة تحفظ الحقوق  
وتحد من الظلم. يطرح هذا الكتاب إجابات دقيقة  
وموثقة عن أسئلة جوهرية تشغل بال الدارسين  
والممارسين والباحثين في حقل القانون: أين تأسست

أول كلية للحقوق في العالم بالمعنى الأكاديمي الحديث؟ ومتى نشأت أول نقابة للمحامين بمفهومها التنظيمي المهني؟ وما هي الدولة العربية التي سبقت الجميع في مجال التشريع المنظم والمحاماة المرخصة؟ وهل للعرب إسهام حقيقي في تاريخ القانون العالمي يتجاوز الفترة الإسلامية؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة لا تكمن فقط في سرد التواريخ والأسماء الجافة، بل في فهم السياق الحضاري والاجتماعي والسياسي الذي ولدت فيه هذه المؤسسات القانونية العظيمة. فبينما تنافست الجامعات الأوروبية في العصور الوسطى على لقب السبق في التدوين الأكاديمي للقانون الروماني، كانت جذور مهنة المحاماة ضاربة في عمق التاريخ الروماني والإسلامي على حد سواء. أما في العالم العربي الحديث، فإن التنافس شريف بين حضارات عريقة، لكن الحقائق التاريخية المدعمة بالوثائق تشير بوضوح إلى ريادات محددة تستحق التوثيق والاعتزاز والدراسة.

في هذا العمل الشامل والموسع، قمنا برحلة زمنية ومكانية تبدأ من وادي الرافدين ومصر الفرعونية، مروراً بروما القديمة وبولونيا الإيطالية في العصور الوسطى، وصولاً إلى القاهرة وبيروت وبغداد في العصر الحديث، لنكشف الستار عن الحقائق التاريخية المدعمة بالأدلة والوثائق حول نشأة التعليم القانوني المؤسسي وتنظيم مهنة الدفاع عن الحقوق، مع تسليط ضوء خاص ومفصل على الإنجازات العربية التي غالباً ما تغيب عن المناهج والدراسات الغربية.

## الفهرس

الفصل الأول بدايات التنظيم القانوني في التاريخ القديم: من شريعة حمورابي إلى القانون الروماني

الفصل الثاني أول كلية للحقوق في العالم: جامعة بولونيا والثورة الأكاديمية في العصور الوسطى

الفصل الثالث نشأة مهنة المحاماة: من الخطباء في روما إلى وكلاء الدعوى المحترفين

الفصل الرابع أول نقابة للمحامين في العالم: الجدل التاريخي بين النموذج الفرنسي والإنجليزي والإيطالي

الفصل الخامس الريادة العربية في القانون: مصر أم لبنان أم العراق أم تونس؟ دراسة مقارنة

الفصل السادس أول كلية حقوق عربية حديثة: مدرسة القضاء الشرعي وجامعة فؤاد الأول نموذجاً

الفصل السابع تأسيس أول نقابة محامين في الوطن العربي: تجربة مصر الرائدة وتفاصيل التأسيس

الفصل الثامن تطور التعليم القانوني والمهني في الدول العربية الأخرى: مقارنة تاريخية مفصلة

الفصل التاسع أعلام القانون والمحاماة في التاريخ العربي والإسلامي: من الإمام الشافعي إلى السنهوري

الفصل العاشر الواقع والمستقبل: مكانة القانون

# العربي في الخريطة القانونية العالمية وتحديات العولمة

## الخاتمة

## المراجع والمصادر

## الفصل الأول

بدايات التنظيم القانوني في التاريخ القديم من شريعة حمورابي إلى القانون الروماني

القانون قبل المؤسسات الأكاديمية: البدايات الأولى

يستعرض الفصل كيف ظهرت القواعد القانونية المنظمة منذ الألف الثالث قبل الميلاد في حضارات وادي الرافدين ومصر القديمة وبلاد فارس، دون وجود كليات متخصصة أو مؤسسات تعليمية نظامية، حيث كان التعلم القانوني يتم عبر التلمذة العملية المباشرة في المعابد أو بلاطات الملوك أو لدى القضاة وكبار

الكتبة. كانت شريعة حمورابي (حوالي 1754 ق.م) في بابل واحدة من أقدم المدونات القانونية المكتوبة التي نظمت العلاقات المدنية والجنائية، لكنها لم تكن مصحوبة بنظام تعليمي مؤسسي لتدريسها.

## دور الكهنة والكتبة كمارسين أوليين للاستشارة القانونية

تحليل مفصل لدور الكتبة في مصر الفرعونية والكهنة في روما القديمة كمقدمين للاستشارات القانونية وصياغة العقود والمرافعات، باعتبارهم الأسلاف الروحيين والوظيفيين للمحامي الحديث. في مصر، كان الكاتب المتعلم يستطيع صياغة الوثائق القانونية والترافع أمام مجالس القضاء المحلية. في روما، كان الكهنة يحتكرون معرفة القانون وشكلية الإجراءات، مما منحهم نفوذاً كبيراً قبل أن ينتقل هذا العلم للعامة.

القانون الروماني وميلاد المهنة القانونية الحقيقية

النقلة النوعية والحاسمة في روما القديمة مع ظهور فئة الجوريسست أو فقهاء القانون الذين كانوا يقدمون الفتاوى القانونية، وفئة الأدفوكاتوس أو المدافعين المحترفين الذين كانوا يترافعون أمام المحاكم. وضع الرومان أسس أخلاقيات المهنة، وفصلوا بين وظيفة القاضي ووظيفة المحامي، وأنشأوا نظاماً للتعليم القانوني عبر الاستماع لكبار الفقهاء، مما مهد الطريق لمفهوم النقابة والتنظيم المهني لاحقاً. من أشهر فقهاء هذه الفترة: غايوس، أولبيان، بابينيان، الذين لا تزال آراؤهم مرجعاً حتى اليوم.

## الإرث الروماني وأثره على أوروبا والعالم

كيف حافظت الإمبراطورية البيزنطية على التراث القانوني الروماني عبر مدونة جستنيان عام 529 ميلادي، والتي أصبحت فيما بعد الأساس الذي استندت إليه جامعة بولونيا في إحياء الدراسة القانونية في أوروبا. هذا الاتصال التاريخي المباشر بين روما القديمة وأوروبا القروسطية هو ما يفسر زيادة الغرب في تأسيس أول كلية حقوق بالمعنى الحديث.

## الفصل الثاني

### أول كلية للحقوق في العالم جامعة بولونيا والثورة الأكاديمية في العصور الوسطى

#### الإجماع التاريخي على جامعة بولونيا الإيطالية

توثيق مفصل للحقيقة التاريخية المقبولة عالمياً  
والمثبتة بوثائق أرشيفية متعددة، والتي تقول بأن  
جامعة بولونيا في إقليم إميليا رومانيا الإيطالي هي  
أقدم جامعة في العالم الغربي تخصصت في تدريس  
القانون بشكل منهجي ومؤسسي، حيث يعود تاريخ  
تأسيسها الرسمي إلى عام 1088 ميلادي. كانت  
بولونيا مدينة حرة في شمال إيطاليا، وجذبت طلاباً من  
كل أنحاء أوروبا لتعلم القانون الروماني والقانون  
الكنسي.

## دور إيرنيريوس وإحياء علم القانون الروماني

قصة العالم القانوني الإيطالي إيرنيريوس (حوالي 1050-1130م) بالتفصيل، وكيف بدأ في تدوين وشرح نصوص القانون الروماني التي كانت قد طُمست أو أهملت لقرون، باستخدام منهج التعليق على الهوامش. جذب عمله آلاف الطلاب من فرنسا وألمانيا وإنجلترا وإسبانيا، مما حول بولونيا إلى عاصمة القانون في أوروبا. أطلق على طلابه اسم البولونيين.

## هيكلية الدراسة ومنح الدرجات العلمية في بولونيا

شرح مفصل لكيفية تنظيم جامعة بولونيا للدراسة القانونية: كانت تبدأ بدراسة الفنون الحرة، ثم الانتقال إلى دراسة القانون المدني أو القانون الكنسي. كانت مدة الدراسة تتراوح بين 5 و7 سنوات. تمنح الجامعة درجات البكالوريوس ثم الليسانس وأخيراً الدكتوراه في القانون، وهي الشهادة التي تخول حاملها التدريس في أي جامعة أوروبية. أصبح نموذج بولونيا هو المقتدى به في تأسيس جامعات باريس وأوكسفورد

وكامبريدج.

## التمييز الجوهرى بين التدوين القانونى والتعليم المؤسسى

توضيح دقيق للفرق المنهجى بين وجود نصوص  
وقوانين قديمة مكتوبة، وبين وجود كلية حقوق  
بمفهومها المؤسسى الأكاديمى الحديث الذى  
يشمل: هيئة تدريس دائمة، منهج دراسى محدد،  
نظام امتحانات، منح شهادات معترف بها، وحرم  
جامعى. هذا المفهوم المؤسسى هو الذى اختصت به  
أوروبا فى فترة العصور الوسطى، وتحديدًا بولونيا.

## الفصل الثالث

نشأة مهنة المحاماة من الخطباء فى روما إلى وكلاء  
الدعوى المحترفين

## أثينا وروما: مهد الدفاع المرخص والمهني

استعراض مفصل لنظام الخطباء في أثينا الكلاسيكية، حيث كان يُسمح للمواطنين بالدفاع عن أنفسهم أو عن غيرهم أمام محاكم الهيليايا، مع ظهور شخصيات مثل ديموستينيس. ثم الانتقال لروما، حيث تطور النظام بشكل أكبر مع ظهور فئة الأدفوكاتوس الذي كان يتقاضى أتعاباً، وفئة البروكوراتور الذي يمثل الموكل في الإجراءات. وضع شيشرون في كتابه أسساً لأخلاقيات وأدبيات مهنة المحاماة.

## التنظيم الإمبراطوري الروماني للمهنة: أول خطوات النقابة

كيف قام الأباطرة الرومان، بدءاً من أغسطس ثم كلوديوس وتراجان، بتنظيم المهنة قانونياً: اشترطوا ترخيص الممارسين من قبل القاضي، وحددوا حداً أقصى للأتعاب، وأنشأوا سجلات أو قوائم للمحامين المعتمدين في كل مقاطعة، ومنحهم امتيازات معينة مثل الإعفاء من بعض الضرائب والخدمة العسكرية.

هذه الإجراءات تشكل النواة الأولى لنظام النقابات المهنية المنظمة.

العصور الوسطى الأوروبية: انحسار ثم عودة قوية للمهنة

فترة الانحدار النسبي للمهنة في أوروبا بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية وانتشار النظام الإقطاعي، حيث ساد التحكيم والعرف المحلي. ثم عودة المهنة بقوة مع بداية القرن الثاني عشر بالتزامن مع ظهور الجامعات وانتظام القضاء الكنسي والقضاء الملكي في فرنسا وإنجلترا. برزت في هذه الفترة فئة المحلفين والوكلاء في فرنسا، وفئة سيرجنتس أت لاو وباريسترز في إنجلترا.

## الفصل الرابع

أول نقابة للمحامين في العالم الجدل التاريخي بين النموذج الفرنسي والإنجليزي والإيطالي

## نقابة لندن: جمعيات المحامين الإنجليزية

عرض مفصل للادعاء الإنجليزي بأن جمعيات المحامين الأربعة في لندن: لنكولنز إن (تأسست رسمياً عام 1422)، وغريز إن (1569)، وإنر تمبل (1505)، وميدل تمبل (1505)، هي أقدم هيئات تنظيمية وتدريبية للمحامين في العالم. كانت هذه الجمعيات تعمل كمنظمات حرفية تتحكم في دخول المهنة، وتدريب المحامين عبر نظام الاستدعاء إلى البار، وتنظيم شؤونهم الأخلاقية. ميزتها: استمرارية تاريخية طويلة واستقلال كبير عن السلطة التنفيذية.

## نقابة باريس: النظام الفرنسي المنظم بمرسوم ملكي

عرض مفصل للادعاء الفرنسي بأن نظام المحامين في باريس قد تم تنظيمه بشكل رسمي ومكتوب بموجب مرسوم من الملك فيليب السادس عام 1344، الذي أنشأ نقابة المحامين التابعة لبرلمان باريس. هذا

المرسوم نظم شروط القبول في المهنة، والزي الرسمي، والأتعاب، والواجبات التأديبية. ميزتها: الطابع الرسمي الحكومي والاعتراف الصريح بها كهيئة قانونية عامة.

### النماذج الإيطالية المبكرة: نقابات المدن الإيطالية

إشارة إلى أن بعض المدن الإيطالية الحرة مثل فلورنسا والبندقية شهدت تشكيل جمعيات للمحاميين منذ القرن الثالث عشر، كانت تجمع بين وظائف النقابة والجامعة. لكن طابعها كان محلياً أكثر منه وطنياً.

### الحسم التاريخي المنهجي: تعريف النقابة هو المفتاح

تحليل دقيق ومنهجي للمفاهيم: إذا كنا نعرف النقابة على أنها تجمع مهني مغلق ذاتي التنظيم يتحكم في دخول المهنة ويدرب الأعضاء، فالأقدمية التاريخية تميل للنموذج الإنجليزي. أما إذا عرفناها على أنها هيئة عامة منظمة بقانون صادر عن السلطة السيادية، ذات

صفة تمثيلية وإلزامية العضوية، فالأقدمية تكون للنموذج الفرنسي. يعترف معظم مؤرخي القانون الأوروبي بأن الجذور الأولى للتنظيم النقابي تعود للممارسات الرومانية المتأخرة، لكن الاستمرارية المؤسسية المباشرة تبدأ من العصور الوسطى في فرنسا وإنجلترا.

## الفصل الخامس

الريادة العربية في القانون: مصر أم لبنان أم العراق أم تونس؟ دراسة مقارنة تاريخية مفصلة

مصر الفرعونية: مهد التشريع المكتوب والإدارة القضائية

تأكيد ريادة مصر القديمة (منذ 3000 ق.م) في وضع أولى الدساتير الإدارية المكتوبة، وقوانين العمل، وقوانين العقوبات، وقوانين الملكية والعقود. كان منصب الوزير يجمع بين رئاسة الحكومة ورئاسة القضاء

والإدارة، وهو ما يمكن اعتباره أقدم منصب قضائي إداري رفيع في التاريخ. ومع ذلك، لم يستمر هذا النظام بشكل مؤسسي مباشر إلى العصر الحديث بسبب انقطاع الحضارة الفرعونية.

لبنان ومدرسة بيروت للقانون (القرن الثالث الميلادي)

إشارة هامة ومفصلة إلى مدرسة بيروت للقانون التي ازدهرت في مدينة بيروت الحالية خلال العصر الروماني البيزنطي (من القرن الثالث إلى السادس الميلادي). كانت هذه المدرسة منافساً قوياً لمراكز القانون في روما والقسطنطينية، واشتهرت بتدريسها العميق للقانون الروماني وتخرجها لفقهاء كبار ساهموا في مدونة جستنيان. دمرت المدرسة بزلزال عام 551م، ولم تستمر مؤسسياً، لكن وجودها على الأرض العربية يظل فخراً تاريخياً.

العراق ومدرسة بغداد الفقهية في العصر العباسي

دور بغداد في العصر العباسي (القرن 8-13م) كمركز إشعاع عالمي للفقهاء الإسلاميين وتدوين القوانين والأحكام. كانت المساجد الكبرى والمدارس النظامية تعمل بمثابة كليات حقوق مفتوحة، تدرس أصول الفقه، والقضاء، والفتوى، بمنهجية علمية راقية. أنتجت هذه المدرسة أئمة وعلماء قانونيين مثل أبي حنيفة والشافعي وأبي يوسف. لكن هذا النموذج، رغم عظمتها، كان مختلفاً عن النموذج الجامعي الغربي الحديث من حيث الهيكلية ومنح الشهادات المعتمدة عالمياً.

تونس والقانون في عهد الدولة الحفصية والمرادية

إشارة إلى التجربة التونسية المبكرة في تنظيم القضاء والمحاماة عبر المحتسب وعدول الإشهاد، وإنشاء المدارس القانونية مثل المدرسة الشماعية في تونس العاصمة.

الحسم في الريادة العربية الحديثة (القرن 19-20)

الانتقال المنهجي لتحديد الريادة في العصر الحديث،  
أي في إنشاء كليات حقوق نظامية على النمط  
الغربي، ونقابات محامين مرخصة بقانون، ذات عضوية  
إلزامية واستقلالية. في هذا الإطار، تتصدر مصر  
المشهد بوضوح بناءً على تواريخ موثقة، تليها لبنان  
والعراق وسوريا في مراحل تالية متقاربة.

## الفصل السادس

أول كلية حقوق عربية حديثة: مدرسة القضاء الشرعي  
وجامعة فؤاد الأول نموذجاً مفصلاً

مدرسة القضاء الشرعي في القاهرة (1907): النواة  
الأولى

ذكر وتوثيق تفصيلي لتأسيس مدرسة القضاء الشرعي  
في القاهرة عام 1907 بأمر من الخديوي عباس حلمي  
الثاني، كمؤسسة تعليمية نظامية متخصصة في

العلوم القانونية الإسلامية والشريعة، مدة الدراسة بها أربع سنوات. كانت تهدف لإعداد القضاة الشرعيين والمفتين. رغم تخصصها، تعتبر هذه المدرسة أول مؤسسة تعليمية قانونية نظامية في العالم العربي بالمعنى الحديث، وسبقت كل الكليات الأخرى.

## كلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول (1925): الانطلاقة الكبرى

توثيق الحدث الأهم والأشمل: افتتاح كلية الحقوق التابعة لجامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة حالياً) في نوفمبر 1925، بموجب القانون رقم 12 لسنة 1925 بإنشاء الجامعة المصرية. كانت هذه أول كلية حقوق نظامية كاملة المنهاج على النمط الغربي في الوطن العربي، تمنح درجة الليسانس في الحقوق في القانون الوضعي (المدني، التجاري، الجنائي، الدولي) إلى جانب الشريعة. تأسست بمساعدة خبراء فرنسيين، واعتمدت في مناهجها على نموذج كلية الحقوق في باريس. كان عميدها الأول هو العالم القانوني محمد فريد وجدي.

## دور رواد التعليم القانوني في مصر

الإشارة إلى جهود رواد مثل أحمد لطفي السيد، وعبد الرزاق السنهوري (الذي تخرج لاحقاً وأصبح عميداً)، وقاسم أمين، في تطوير التعليم القانوني. ذكر أن كلية الحقوق المصرية أصبحت نموذجاً تحتذي به الدول العربية، حيث درس فيها العديد من المؤسسين لكليات الحقوق في دمشق وبغداد والخرطوم.

## مقارنة زمنية دقيقة مع الدول العربية الأخرى

سرد تفصيلي لتواريخ التأسيس:

- لبنان: معهد الحقوق في الجامعة الأمريكية في بيروت (1891) كان يدرس القانون كمادة ضمن الآداب، لكن كلية الحقوق النظامية في جامعة القديس يوسف تأسست عام 1913، وكلية الحقوق في الجامعة اللبنانية الحكومية عام 1959.

- العراق: مدرسة الحقوق في بغداد تأسست عام 1908 في العهد العثماني (كمدرسة متوسطة)، ثم ارتقت لكلية عام 1927 تحت الانتداب البريطاني.

- سوريا: معهد الحقوق في دمشق تأسس عام 1920، وألحق بالجامعة السورية (جامعة دمشق) عام 1923.

- تونس: كلية الحقوق بتونس تأسست عام 1960 بعد الاستقلال.

هذا التسلسل الزمني يؤكد الأسبقية الزمنية والتنظيمية والأكاديمية الواضحة للنموذج المصري في العصر الحديث.

## الفصل السابع

تأسيس أول نقابة محامين في الوطن العربي: تجربة مصر الرائدة وتفاصيل التأسيس الموثقة

## نقابة المحامين المصرية (1912): الميلاد الأول

الكشف عن الحقيقة التاريخية الدقيقة والمثبتة بوثائق دار الوثائق القومية المصرية: تأسست نقابة المحامين أمام المحاكم المختلطة في الإسكندرية والقاهرة عام 1912، بموجب قانون إنشاء المحاكم المختلطة نفسه، لتكون أول كيان نقابي رسمي للمحامين في العالم العربي والشرق الأوسط كله. كانت هذه النقابة تنظم عمل المحامين الممارسين أمام المحاكم المختلطة (التي كانت تطبق قانوناً مختلطاً من الشرائع الأوروبية).

## تطور النقابة وتوحيدها: قانون 1940

دور القانون رقم 40 لسنة 1940 في توحيد مهنة المحاماة في مصر، وإنشاء نقابة المحامين كشخصية اعتبارية عامة واحدة، ذات عضوية إلزامية لكل من يمارس المهنة أمام المحاكم الوطنية. هذا القانون منح

النقابة صلاحيات واسعة: تنظيم القيد في الجداول، وضع قواعد السلوك المهني، النظر في الشكاوى التأديبية، تمثيل المهنة، وإدارة صناديق المعاشات والتعاون. أصبح هذا النموذج هو الأقوى والأعرق عربياً.

## الهيكل النقابي والاستقلال السياسي والاجتماعي

تحليل كيف استطاعت النقابة المصرية، عبر عقود، الحفاظ على درجة عالية من الاستقلالية عن السلطة التنفيذية، واللعب دور سياسي واجتماعي بارز في الحياة الوطنية، من خلال دفاعها عن الحريات العامة وحقوق الإنسان. أصبحت نقابة المحامين المصرية تُلقب بـ أم النقابات في العالم العربي، وخرج من رحمها العديد من القادة السياسيين والوزراء.

## التأثير الإقليمي للنموذج المصري

كيف استلهمت الدول العربية التي استقلت لاحقاً (مثل ليبيا والسودان واليمن والأردن) من النموذج

النقابي المصري في صياغة قوانين المحاماة الخاصة  
بها، من حيث الهيكل، الصلاحيات، وضمانات  
الاستقلال.

## الفصل الثامن

تطور التعليم القانوني والمهني في الدول العربية  
الأخرى: مقارنة تاريخية مفصلة ومنهجية

سوريا ولبنان: المدرسة الفرنسية والتأثير البيروتي

تتبع مسار تطور كليات الحقوق في جامعة دمشق  
(معهد 1920، كلية 1923) والجامعة السورية، وفي  
لبنان مع كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف  
(1913) والجامعة الأمريكية في بيروت. دور النظام  
القانوني الفرنسي في تشكيل المناهج. إسهامات  
لبنان في تخريج جيل من القانونيين العرب البارزين  
الذين عملوا في مختلف العواصم العربية.

العراق: بين المدرسة العثمانية والتأثير البريطاني

استعراض تطور مدرسة الحقوق في بغداد (1908) وتحولها لكلية الحقوق في الجامعة العراقية (1927). تأثير المزج الفريد بين التراث القانوني العثماني والقانون البريطاني في تشكيل النظام القانوني العراقي، وانعكاس ذلك على التعليم والممارسة.

دول المغرب العربي: التأثير الفرنسي المباشر والتأسيس ما بعد الاستعمار

ذكر التأثير الفرنسي المباشر والقوي في تأسيس كليات الحقوق في الجزائر (كلية الحقوق بجامعة الجزائر 1909، لكن بشكل كامل بعد الاستقلال)، وتونس (كلية الحقوق بتونس 1960)، والمغرب (كلية الحقوق بالرباط 1962). تأخر إنشاء نقابات محامين مستقلة وقوية في هذه الدول مقارنة بالمشرق، مرتبط بفترة الاستعمار الطويلة.

دول الخليج والجزيرة العربية: النقلة الحديثة السريعة

الإشارة إلى النقلة النوعية والسريعة في دول الخليج العربي، حيث أنشئت أول كليات حقوق في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين (مثل كلية الشريعة والقانون بجامعة الملك سعود 1972، وجامعة الإمارات 1977)، مع اعتماد مناهج تجمع بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي. تطور سريع في إنشاء نقابات وجمعيات للمحامين في التسعينيات والألفية الجديدة.

فلسطين: التحدي تحت الاحتلال

إشارة خاصة للتجربة الفلسطينية الفريدة في تطوير التعليم القانوني ونقابة المحامين تحت ظروف الاحتلال والصراع، ودور القانون كأداة للمقاومة والدفاع عن الحقوق.

## الفصل التاسع

أعلام القانون والمحاماة في التاريخ العربي  
والإسلامي: من الإمام الشافعي إلى عبد الرزاق  
السنهوري

علماء المذاهب الفقهية: مؤسسو علم أصول الفقه  
كأعلى مدرسة قانونية

تسليط ضوء مفصل على أئمة المذاهب الإسلامية  
الأربعة وغيرهم، ليس فقط كعلماء دين، بل كمشرعين  
ومنظري قانون عظام. التركيز على الإمام الشافعي  
(767-820م) كمؤسس علم أصول الفقه، الذي وضع  
منهجية استنباط الأحكام من مصادرها (القرآن، السنة،  
الإجماع، القياس)، وهو ما يعادل نظرية المصادر  
القانونية في الفكر القانوني الغربي. ذكر أيضاً أبي  
حنيفة (صاحب الرأي والقياس)، ومالك (صاحب الموطأ  
والعرف)، وأحمد بن حنبل (صاحب النص).

## فقهاء القضاء والإفتاء في العصور الوسطى

ذكر أسماء لامعة مثل أبي يوسف (ت 798م) صاحب كتاب الخراج وأول قاضٍ للقضاة في العصر العباسي، والماوردي (ت 1058م) صاحب الأحكام السلطانية في القانون الدستوري الإداري، وابن قيم الجوزية (ت 1350م) في فلسفة القانون والعدالة.

رواد القانون الحديث في العالم العربي: جيل النهضة والتأسيس

ذكر مفصل لأسماء وعطاء رواد العصر الحديث الذين صاغوا التشريعات العربية على النمط المعاصر:

- عبد الرزاق أحمد السنهوري (مصر/العراق 1895-1971): أبو القانون المدني العربي، رئيس مجمع اللغة العربية، والمشرف على صياغة القانون المدني المصري (1948) والعراقي (1951) والأردني والكويتي، الذي مزج بين الفقه الإسلامي والتقنين الغربي.

- صبحي المحمصاني (لبنان 1909-1986): الفقيه والمشرع، صاحب الموسوعات في الفقه الإسلامي والقانون المقارن.

- محمد صالح المنجد (سوريا) وآخرون في مجال القانون الدستوري.

- أحمد ماتيف (الجزائر) في مجال القانون الإداري.

- مصطفى أبو زيد فهمي (مصر) كأول وزير للعدل في العصر الحديث.

محامون ونقابيون غيروا التاريخ: النضال بالحق والقانون

قصص نضالية مفصلة لمحامين عرب استخدموا القانون سلاحاً للتحرر من الاستعمار وللدفاع عن الحريات العامة: مثل محمود فهمي النقراشي (مصر)، ونقابين مثل ممدوح عطية في مصر، وعبد الحميد البكري في سوريا، ودور النقابات في الحركة الوطنية العربية.

## الفصل العاشر

الواقع والمستقبل: مكانة القانون العربي في الخريطة  
القانونية العالمية وتحديات العولمة

التحديات المعاصرة للفكر والممارسة القانونية العربية

مناقشة نقدية وموضوعية للتحديات: فجوة التطبيق  
بين النص القانوني المتقدم أحياناً والواقع العملي،  
تحديات استقلالية القضاء والمهنة في بعض الأنظمة،  
تأثير الأنظمة السياسية على العمل النقابي، تحديات  
مواكبة التطور التكنولوجي السريع في المجال  
القانوني.

فرص التكامل القانوني العربي: من النظرية إلى  
التطبيق

الرؤية المستقبلية الطموحة لتوحيد أو تقريب

التشريعات العربية في مجالات معينة (مثل القانون التجاري، التحكيم، حماية الاستثمار) عبر مؤسسات مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة القانونية العربية. ذكر مشاريع سابقة مثل مشروع توحيد القوانين المدنية العربية الذي قاده السنهوري، وإمكانيات إحيائه بمنظور عصري.

## التعليم القانوني العربي في عصر الرقمنة والذكاء الاصطناعي

كيف يمكن لكليات الحقوق العربية الاستفادة من التكنولوجيا لتطوير مناهجها: إدخال مساقات في القانون الرقمي، حماية البيانات، الجرائم الإلكترونية، التحكيم الإلكتروني. التحول من منهج الحفظ والتلقين إلى منهج التحليل النقدي، وحل المشكلات، والمهارات العملية (العيادات القانونية). أهمية التعاون بين كليات الحقوق العربية في برامج التبادل الطلابي والأكاديمي.

## دور المحامي العربي في العصر الجديد: بين المحلي والعالمية

توقعات مستقبلية لمهنة المحاماة مع ظهور منصات التقاضي عن بعد، والذكاء الاصطناعي المساعد في البحث القانوني، وانتشار التحكيم الدولي. ضرورة تطوير مهارات المحامي العربي ليصبح لاعباً إقليمياً وعالمياً: إتقان اللغات، فهم الثقافات القانونية المختلفة، التخصص الدقيق. أهمية دور النقابات العربية في تأهيل أعضائها لهذه المرحلة.

### مكانة القانون العربي في الحوار القانوني العالمي

كيفية تقديم الإسهامات الفقهية الإسلامية والعربية (مثل نظرية الضرر، المصلحة المرسلية، الاستحسان) كإضافة نوعية للفكر القانوني العالمي، وليس فقط كمستورد له. دور المؤتمرات والمجلات القانونية العربية المحكمة في إثراء هذا الحوار.

## الخاتمة

من بولونيا إلى القاهرة.. مسيرة عدالة مستمرة عبر الحضارات

ختاماً، يؤكد هذا الكتاب الموسع أن الريادة في مجال القانون والمحاماة ليست سابقاً للماضي فحسب، بل هي مسؤولية ثقيلة تجاه الحاضر والمستقبل. فبينما تحتفظ إيطاليا بشرف استضافة أول كلية حقوق حديثة في الغرب (بولونيا 1088)، وتتنافس فرنسا وإنجلترا على أسبقية التنظيم النقابي المهني (القرن 14)، فإن العالم العربي، وتحديداً جمهورية مصر العربية، يفتخر بريادته الواضحة والمثبتة في العصر الحديث، بإنشاء أول كلية حقوق نظامية كاملة (جامعة فؤاد الأول 1925) وأول نقابة محامين ذات هيكل مستقل وقانون منظم (نقابة المحامين المصرية 1912/1940) في المنطقة العربية والإسلامية.

إن هذا الإرث التاريخي العريق، الذي يجمع بين الجذور

الفرعونية والرومانية والإسلامية والحديثة، يضع على عاتق القانونيين العرب اليوم مسؤولية كبيرة: مسؤولية الحفاظ على هذا التراث الثمين، وتطويره، وجعله منارة للعدالة والإنصاف في العالم. إن قوة الأمة وكرامتها تقاسان بمدى سيادة القانون فيها، وبنقاء وكفاءة مهنة المحاماة التي تحرس هذا القانون وتدافع عن حقوق الناس.

نأمل أن يكون هذا الكتاب الشامل حافزاً للفخر بالماضي المجيد، والعمل الجاد والمستنير لبناء مستقبل قانوني عربي مشرق، يكون فيه القانون سيداً، والمحامون حماة للحق، والقضاء منارة للعدل، مساهمين في بناء مجتمع عربي موحد، عادل، مزدهر، وقادر على الحوار والمشاركة الفاعلة في صياغة مستقبل القانون العالمي.

المراجع والمصادر

**Stein, Peter G. Roman Law in European .1  
.History. Cambridge University Press, 1999**

**Clark, J.C.D. The Dynamics of Change: The .2  
Crisis in the 17th-Century English Legal  
.Profession. Cambridge Historical Studies, 2000**

**Rabello, Alfredo Mordechai. The Jews in the .3  
Roman Empire: Legal Problems, from Herod to  
.Justinian. Ashgate Publishing, 2000**

**Anderson, J.N.D. Law Reform in the Muslim .4  
World. Athlone Press, University of London,  
.1976**

**Coulson, Noel J. A History of Islamic Law. .5  
.Edinburgh University Press, 1964**

**تم بحمد الله وتوفيقه**

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

حقوق الملكية محفوظة للمؤلف